E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1999/57
26 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة

تقرير مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن دورته التاسعة عشرة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١ - ٨	٢
ثانيا	- تقرير مرحلي عن أنشطة المعهد	٩ - ١١	٣
ثالثا	- استعراض الوضع المالي للمعهد	١٢ - ٢٣	٤
رابعا	- مسائل أخرى ذات أهمية لسير عمل المعهد	٢٤ - ٢٩	٦
خامسا	- الخطة الاستراتيجية للمعهد وبرنامج عمله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	٣٠ - ٣٥	٧
سادسا	- تنظيم الدورة	٣٦ - ٥٣	٩
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٣٦ - ٥٣	٩
	باء - الحضور	٣٦ - ٤٣	١٠
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٤٤ - ٤٦	١١
	دال - جدول الأعمال	٤٧ - ٤٩	١١
	هاء - اعتماد تقرير مجلس الأمناء عن دورته التاسعة عشرة	٥٢ - ٥٣	١٢

* E/1999/100 و Add.1.

99-15684 220699 220699

أولا - المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - في الدورة التاسعة عشرة، قرر مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أن يواصل المعهد قيامه بعمله بموظفيه الأساسيين الحاليين حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ ليتسنى له الامتثال للولاية الممنوحة له من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٨/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٨، وأن يقدم المعهد تقريرا إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ وإلى الجمعية العامة.

٢ - وكإجراء لزيادة الاحتياطيات المالية للمعهد، أوصى مجلس الأمناء بأن تشجع الدول الأعضاء على التعجيل بدفع التبرعات المعلنة.

٣ - وأذن مجلس الأمناء للرئيسة وللرئيسة السابقة الاجتماع بوكيل الأمين العام لشؤون إدارة التنظيم لمناقشة مسألة الإعفاء من تكاليف الدعم البرنامجي وتوفير حيز للإيجار لمكتب اتصال للمعهد في نيويورك.

٤ - وأوصى مجلس الأمناء بأن يعمد المعهد، بالتشاور مع مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى دراسة إمكانية أن تقوم دائرة المنشورات في الأمانة العامة بطبع تقاريره وتوزيعها إلى أن يكون في إمكان المعهد مرة أخرى استيعاب هذه التكاليف.

٥ - وأوصى مجلس الأمناء لملء منصب مديرة المعهد لفترة مؤقتة قدرها ستة أشهر وبأن تكون عملية الاختيار بتشاور وثيق معه. وأوصى مجلس الأمناء بأن يقوم الموظف الأقدم في المعهد، إلى حين ملء ذلك المنصب، بالعمل على نحو وثيق مع المجلس من أجل الاضطلاع بالأعمال الضرورية للتحضير للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩.

٦ - وقرر مجلس الأمناء إنشاء فريق عامل لإعداد ورقة موقف عن وضع المعهد في المستقبل كي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في جنيف في عام ١٩٩٩. وسيتألف الفريق العامل من مكتب المجلس وممثل عن الأمانة العامة وممثل عن موظفي المعهد. وسيضع الفريق العامل تقرير وحدة التفتيش المشتركة والوثيقة INSTRAW/BT/1999/CRP.3 في اعتباره عند إعداد ورقة السياسة العامة في منتصف حزيران/يونيه.

٧ - وأوصى مجلس الأمناء بإنشاء فريق اسمه "أصدقاء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة". وينبغي أن يتألف الفريق من أعضاء سابقين في المجلس ورجال ونساء بارزين وخبراء في قضايا نوع الجنس والمرأة. وستكون المهمة الرئيسية للفريق إبراز صورة المعهد والمساعدة في تأمين الدعم المالي والسياسي له.

٨ - ومع بعض التعديلات التي اتفق عليها أثناء المداولات، أقر مجلس الأمناء الخطة الاستراتيجية للمعهد وبرنامج عمله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ من أجل أن يعمل المعهد كجهاز للإنذار المبكر ومركز لتبادل المعلومات والربط الشبكي مع المعاهد الأخرى بشأن قضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة.

ثانيا - تقرير مرحلي عن أنشطة المعهد لعام ١٩٩٨

٩ - قام مجلس الأمناء، في جلسته الأولى، وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال، باستعراض التقرير المتعلق بأنشطة المعهد لعام ١٩٩٨ (INSTRAW/BT/1999/R.2) الذي قدمته المديرة السابقة للمعهد. وفي عرضها الوثيقة، أبلغت مجلس الأمناء أنه، رغم الظروف الصعبة التي أحاطت بالمعهد، فإن من المجدي النظر في الإنجازات التي حققها المعهد. وذكرت أن المعهد قام بعدد من المبادرات استهدفت إعادة التنشيط ومنها: (أ) وضع برنامج بحثي وتدريبي دينامي؛ (ب) إعداد مقترحات وأنشطة مشاريع خارجة عن الميزانية؛ (ج) زيادة الحوار لبناء الثقة على صعيد الوكالات ومراكز التنسيق ومجلس الأمناء؛ (د) العودة إلى برنامج التدريب الداخلي، الذي يسمح بثلاث متدربات في المقر وثلاث متدربات في مكتب الاتصال في نيويورك؛ (هـ) فعالية التكلفة وكفاءة العمل؛ (و) تعزيز قدرة مكتب الاتصال، الذي لم يكن ممكنا لعدم وجود أموال لتعيين موظف برتبة ف - ٥ كما كان مخططا؛ (ز) إجراء تقييم هيكلي وموضوعي للمعهد؛ (ح) إعداد خطة عمل استراتيجية للمعهد. وقالت إن البرامج البحثية تسير حسب المخطط. وتحدثت عن جهودها لالتماس تمويل للمقترحات الخارجة عن الميزانية وأبلغت مجلس الأمناء بشراكة أقيمت مع جامعة الأمم المتحدة لمشروع بحثي حول المرأة والصراعات في البلقان. وقالت إن العمل بالمشروع سيبدأ متى أصبحت الحالة في المنطقة أكثر استقرارا.

١٠ - ووضعت المديرة السابقة بعض التدابير التي اتخذت لزيادة فعالية التكلفة وكفاءة العمل. ومن هذه التدابير: إغلاق مرافق الطباعة في المعهد؛ وتوسيع شبكة الاتصالات الالكترونية؛ وتدابير تخفيض عدد الموظفين التي أدت إلى إلغاء ١٢ وظيفة من وظائف الخدمات العامة؛ وإرجاء ملء وظيفتين من الوظائف الفنية (مد - ١ و ف - ٢).

١١ - وتلت ذلك مناقشة أعرب أثناءها عدد من أعضاء مجلس الأمناء عن آرائهم بشأن مصادر محتملة للتمويل والشراكة لبرامج بحثية وتدريبية، ينبغي للمعهد أن يواصل متابعتها. وضمت بعض الطرائق المقترحة، في جملة أمور، إقامة صلات بمراكز التنسيق والهيئات والمعاهد البحثية الإقليمية ذات الصلة وإدرار دخل من خلال برامج تدريبية والجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمناء لحث حكوماتهم على دفع تبرعاتها المعلنة.

ثالثا - استعراض الوضع المالي للمعهد

١٢ - عرضت المديرة السابقة للمعهد، في جلساته الأولى والثانية والثالثة، وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال، التقرير المتعلق بتقييم الأزمة المالية الراهنة للمعهد (INSTRAW/BT/1999/R.3). وكان قد عرضت على مجلس الأمناء أيضا الوثيقتان INSTRAW/BT/1999/CRP.1 و INSTRAW/BT/1999/CRP.2.

١٣ - وعرضت المديرة السابقة للمعهد التقرير المتعلق بالتقييم وأشارت إلى الأموال المحدودة التي عمل المعهد بها منذ نشأته. ثم سلطت الأضواء على الأزمة المالية الراهنة التي أفضت إلى اتخاذ قرارات إدارية شملت إجراء تخفيضات في عدد الموظفين واتخاذ تدابير أخرى لتحقيق فعالية التكلفة حتى لا يحدق الخطر بالبرامج الجارية، وفي تقييم العوامل التي أدت إلى الأزمة المالية والمؤسسية الراهنة، لاحظت عددا من نقاط الضعف في الهيكل المؤسسي للمعهد. وفي ذلك الصدد، ذكرت الوضع المستقل للمعهد بما اقتضى اعتماده الخالص على التبرعات الذي حد أحيانا من قدرته على الإفادة من علاقات أوثق مع منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بطريقة تمويل المعهد، أشارت إلى أن المعهد لم يكن قادرا على تأمين مصادر تمويل بديلة، بما أثر على قاعدة موارده.

١٤ - ويتعلق عامل آخر ورد في التقرير بالانتشار الجغرافي المحدود، فقد أوضحت أن مكتب الاتصال في نيويورك كان غير قادر على تقديم أكثر من دعم سوقي وإداري. وإذا وضعت القيود المالية في الاعتبار فإن المعهد كان غير قادر أيضا على تعزيز ذلك المكتب وإنشاء مكاتب في مناطق أخرى.

١٥ - ووصفت المديرة السابقة الفترات الثلاث لتاريخ المعهد، وهي فترة النمو التي أنتج المعهد خلالها عملا رياديا (١٩٧٨-١٩٩١)؛ وفترة التراجع التي ترافقت مع الاقتراح بدمج المعهد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٩٩٢-١٩٩٧)؛ وجهود إعادة التنشيط (١٩٩٨) التي ركز فيها مجددا على البرامج البحثية والتدريبية وزيد فيها حجم التنفيذ بالمقارنة مع السنوات السابقة.

١٦ - ولاحظت المديرة السابقة وأعضاء مجلس الأمناء عمل المعهد رغم الظروف الصعبة وعدد الموظفين المحدود، وأعربوا عن تقديرهم لهذا العمل. لكنه أعرب عن القلق إزاء ما إذا كان في الإمكان اتمام البرامج الجارية نظرا إلى أنه لن يبقى بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلا اثنان من موظفي الفئة الفنية.

١٧ - وأشير أيضا إلى قيام الممثل الخاص للأمين العام والمستشارة الخاصة والمديرة السابقة، منذ الدورة الأخيرة لمجلس الأمناء، بتنظيم عدة اجتماعات مع الممثلين الدائمين، منها اجتماعان مع ممثلات دائمات، ومسؤولين حكوميين من البلدان المانحة والبلدان غير المانحة على حد سواء، ومجموعات إقليمية ومصادر مانحة أخرى وذلك لجمع أموال للمعهد.

١٨ - وتلت ذلك مناقشات بشأن الموارد الفعلية المتاحة في الصندوق الاستئماني للمعهد، ونتيجة لذلك، طـُلب إلى ممثلي مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن يقدموا بيانا كتابيا بالرصيد النقدي المتاح حتى تاريخه. وعرض ذلك البيان، الذي قدم لاحقا إلى مجلس الأمناء، ميزانية عمومية بينت الوضع المالي للمعهد حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. واستجابة لعدد من الاستفسارات من مجلس الأمناء، أكد رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن في الصندوق الاستئماني رصيدا نقديا قدره ٣٥٨ ٤٠٨ دولارا إضافة إلى الاحتياطي التشغيلي وقدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار.

١٩ - وبعد تحديد الرصيد النقدي المتاح في الصندوق الاستئماني للمعهد، طلب مجلس الأمناء من المعهد تقديم تقدير للتكاليف التشغيلية في حدود التشكيل الحالي للموظفين حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وعقب استعراض الميزانية التقديرية المقدمة من المعهد، قرر مجلس الأمناء أن يوصي بمواصلة العمل بالموظفين الأساسيين الحاليين حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ لتمكين المعهد من الامتثال لمتطلبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ولإتمام البرامج البحثية الجارية. ونظرا إلى ما ينطوي عليه هذا التدبير من متطلبات إجرائية وإلى أنه يتعين إصدار عقود جديدة في حزيران/يونيه، طلب مجلس الأمناء من المكتب التنفيذي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المساعدة لتيسير هذه العملية.

٢٠ - وفيما يتعلق بمنصب مديرة المعهد الشاغر، أوصى مجلس الأمناء بملء هذا المنصب في أبكر وقت ممكن من أجل المساعدة في المسائل المتعلقة بامتثال المعهد لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٨. وقد أوصى مجلس الأمناء أيضا بأن يقوم الموظف الأقدم في المعهد، ريثما يملأ هذا المنصب، بالعمل على نحو وثيق مع مجلس الأمناء لاتخاذ الإجراء اللازم للإعداد للدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقدمت المستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة إلى مجلس الأمناء إحاطة إعلامية حول الخطوات التي تتخذ حاليا لتأمين شخص من داخل منظومة الأمم المتحدة يكون على مستوى أقدمية مناسب ليتولى مسؤوليات القائم بالأعمال. وفي غضون ذلك، بقيت المستشارة الخاصة، وبموافقة رئيسة مجلس الأمناء السابقة، على اتصال دائم بموظفي المعهد لتوجيه عمل المعهد.

٢١ - وكتدبير لزيادة احتياطيات المعهد المالية على المدى القصير، أوصى مجلس الأمناء بأن تحث الدول الأعضاء على التعجيل بدفع تبرعاتها المعلنة. وفي ذلك الصدد، تقرر بأن يقوم رئيس مجلس الأمناء بالكتابة إلى الدول الأعضاء ليشجعها على الدفع العاجل. وسيطلب أيضا إلى الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن يكتب رسالة بنفس المعنى. وإضافة إلى ذلك، اتفق على أن يتولى أعضاء مجلس الأمناء المتابعة مع حكوماتهم فيما يتعلق بالتبرعات المعلنة غير المدفوعة وبجمع الأموال على نحو نشط.

٢٢ - واستفسر ممثل البلد المضيف وعدد من أعضاء مجلس الأمناء حول المبلغ الذي دفعه المعهد إلى الأمم المتحدة لتكاليف الدعم البرنامجي، وبعد التشاور مع ممثل مكتب الشؤون القانونية، قرر مجلس الأمناء أن تلتمس رئيسة مجلس الأمناء؛ بصحبة الرئيسة السابقة لمجلس الأمناء. إعفاء من هذه الرسوم إلى أن

تقوى احتياطيات المعهد المالية. وبالمثل سيقدم طلب مماثل لتوفير حيز بلا إيجار لاستيعاب مكتب المعهد في نيويورك. وعقب اجتماع مع وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإدارية، أبلغ مجلس الأمناء بعدم إمكان الإعفاء من تكاليف الدعم البرنامجي. على أنه يُنظر في الطلب المتعلق بتلك المسألتين بعد تقديم رئيسة مجلس الأمناء طلبا كتابيا بذلك.

٢٣ - ويتعلق قرار آخر اتخذه مجلس الأمناء للتخفيف من القيود المالية التي تؤثر على المعهد بنشر الدراسات البحثية المقبلة. ونظرا إلى أن دائرة النشر في الأمانة العامة قد أبدت اهتمامها بإصدار منشورات المعهد، فقد أوصي بزيادة متابعة هذا الخيار لطباعة الدراسات البحثية.

رابعا - مسائل أخرى ذات أهمية لسير عمل المعهد

٢٤ - قام مجلس الأمناء، في جلسته الثالثة وفي إطار البند ٦ من جدول الأعمال، بالنظر في مسائل أخرى ذات أهمية لسير عمل المعهد. وكان معروضا على مجلس الأمناء مذكرة من الأمانة التنفيذية عنوانها "وضع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في المستقبل: اعتبارات السياسة العامة" (INSTRAW/BT/1999/CRP.3).

٢٥ - وعرض الممثل الخاص للأمين العام لدى المعهد الوثيقة INSTRAW/BT/1999/CRP.3، واقترح أن مجلس الأمناء، وإن لم يكن تقرير وحدة التفتيش المشتركة متاحا، قد يرغب في أن يركز مداولاته على المجالات الأربع المذكورة في الفقرة ١٢ من هذه الوثيقة.

٢٦ - وبخصوص المجال الأول المتعلق بما لمهام البحث والتدريب من أهمية نسبية للنهوض بالمرأة، اقترح الممثل الخاص نموذجين محتملين. الأول يمثل حالة فيها يمكن أن يُحدد جدول أعمال البحث جدول أعمال التدريب. وبعد أن ساق مثالا على ذلك، أشار إلى أن هذا يمكن أن يكون آنذاك حالة فيها قد يكون الاختصاص البحثي للمعهد في الإحصاءات والمؤشرات هو الأساس لوضع برنامج تدريبي في ذلك الميدان. ومن المؤكد أن البرنامج التدريبي المذكور سينشئ اختصاصا في مجال موضوعي معين، الأمر الذي يؤدي إلى المصداقية، ولكن قد يجنح إلى تحديد مجال التدريب. وسيكون المثال الثاني حالة فيها يُحدد جدول أعمال التدريب على أساس طلب السوق لا على أساس أن يكون مرتبطا بالبحث على وجه الحصر على نحو ما تم ذلك في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية الموظفين.

٢٧ - ومضى في عرضه فناقش المجالين التاليين الواردين في الوثيقة واللذين يؤكدان الروابط مع الهيئات الحكومية الدولية والكيانات المشتركة بين الوكالات. وساق مثالا على العلاقة بين معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وشعبة السياسات والتنمية الاجتماعية ولجنة التنمية الاجتماعية. ونوه بدور معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في إجراء بحث مستقل في مجالات ذات أهمية للجنة. وقال إن شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، في قيامها بدورها لخدمة لجنة التنمية الاجتماعية، قادرة على الإفادة من

ذلك البحث في رفد العملية الحكومية الدولية. ولاحظ أيضا احتمال وجود رابطة بين الأنشطة البحثية والتشغيلية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وكمثال على ذلك، ذكر العلاقة بين شعبة السكان في الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأوضح أن القرب الجغرافي عامل هام في تقوية هذه الروابط. وفي ذلك الصدد، أوضح أن مكتب اتصال في نيويورك، كما كان يعمل في السابق، لن يكون كافيا إذا ما انتهج المعهد هذا النموذج، إذ ينبغي أن يكون في مكتب كهذا موظفون من ذوي الرتب العالية. وأشار إلى أن هوية كل من هذه الكيانات المعنية لن تمس في هذه الطرائق المؤسسية وأنه سيسود التعاون لا التنافس.

٢٨ - ويتعلق مجال آخر ورد ذكره في الوثيقة بعلاقات أوثق مع جامعة الأمم المتحدة ومعاهد البحث الأخرى. وفي ذلك الصدد، قال إن المعهد، بهذه الطريقة، سيتصل بالمعاهد البحثية لا بالعملية الحكومية الدولية. ومضى فوصف منظومة المراكز التي أنشأتها جامعة الأمم المتحدة في مختلف المناطق وما يترتب على وصل المعهد بالجامعة من آثار في التمويل.

٢٩ - وبعد المداولات بشأن المجالات التي تطرق إليها الممثل الخاص للأمين العام لدى المعهد، شكر مجلس الأمناء الممثل الخاص ووكيل الأمين العام لبيانه الواضح جدا الذي أدلى به بشأن هذه المسائل. وأعرب مجلس الأمناء أيضا عن قلقه من أن الوقت المتاح لانعقاد الدورة، نظرا إلى مدى تعقيد المسألة وعدم وجود معلومات أكثر تفصيلا، غير كاف للمجلس كي يصدر توصية محددة بهذا الخصوص. وعليه، فقد قرر مجلس الأمناء أن ينشئ فريقا عاملا يتولى تقديم ورقة موقف عن وضع المعهد في المستقبل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها. وأعرب مجلس الأمناء عن حرصه أيضا على أن يأخذ الفريق العامل تقرير وحدة التفتيش المشتركة في اعتباره عند إعداد ورقة الموقف. واتفق مجلس الأمناء على تعميم ورقة الموقف على أعضائه وعلى المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإبداء التعليقات عليها قبل وضعها في صيغتها النهائية وتقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتصف حزيران/يونيه على أكثر تقدير. واتفق كذلك على أن يتألف الفريق العامل من مكتب مجلس الأمناء وممثل عن الأمانة العامة وممثل عن موظفي المعهد.

خامسا - الخطة الاستراتيجية للمعهد وبرنامج عمله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

٣٠ - نظر مجلس الأمناء، في جلسته الرابعة وفي إطار البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، في الخطة الاستراتيجية للمعهد وبرنامج عمله للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (INSTRAW/BT/1999/R.1/Rev.1). وكانت الوثيقتان INSTRAW/BT/1999/R.4 و INSTRAW/BT/1999/CRP.4 معروضتين على المجلس.

٣١ - وعرضت الموظفة الأقدم في المعهد الوثائق على مجلس الأمناء للنظر فيها بقولها إن الخطة الاستراتيجية للمعهد وبرنامج عمله قد أعدت امتثالا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٤٨.

٣٢ - وبدأت عرضها باستعراض للأهداف الاستراتيجية الواردة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة INSTRAW/BT/1999/R.4، مشيرة في كل حالة إلى الإجراء المقترح لتحقيقها كما ورد في الجدول ١ "البرنامج ومصفوفة المشاريع". وطلبت من مجلس الأمناء لدى نظره في الخطة الاستراتيجية أن يضع في اعتباره أن إعداد الخطة كان على أساس المعايير التي تطابقت مع المعايير التي حددها الممثل الخاص للأمين العام لدى المعهد. وأشارت إلى أن حلقة العمل المشتركة بين الوكالات للخروج بأفكار جديدة (٣ و ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩) قد وفرت إسهاما قيما في المسائل التي يتعين أن يتناولها المعهد في خطته الاستراتيجية الجديدة. ولاحظت كذلك أن العديد من المسائل المطروحة أثناء حلقة العمل للخروج بأفكار جديدة والواردة في الوثيقة INSTRAW/BT/1999/CRP.4 قد تناولتها الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل.

٣٣ - وأثنى العديد من أعضاء مجلس الأمناء على المديرة السابقة للمعهد وموظفي المعهد لإعداد الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق من أن الوضع المالي الحالي للمعهد سيعوق تنفيذ استراتيجية كهذه وإعداد ميزانية برنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي ضوء تلك المناقشة، اقترح استعراض وتبسيط الأهداف الاستراتيجية بغية تقديم خطة استراتيجية تكون أكثر تركيزا وأكثر واقعية في ضوء الوضع الراهن.

٣٤ - وناقش مجلس الأمناء محتويات الفرع سادسا من الوثيقة INSTRAW/BT/1999/R.4 "التمويل والتوظيف والوسط المؤسسي"، ولا سيما الفقرات المتعلقة بدور مجلس الأمناء وأسلوب عمله. ونتيجة لذلك، قرر مجلس الأمناء حذف الفقرات ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٥. وبناء على اقتراح بعض أعضاء مجلس الأمناء، قرر المجلس أن يوصي بقوة إنشاء مجموعة "أصدقاء المعهد" التي يمكن أن تضم أعضاء سابقين في مجلس الأمناء وشخصيات بارزة وخبراء آخرين معنيين بمسائل نوع الجنس والنهوض بالمرأة. واتفق على أن في إمكان تلك المجموعة أن تنشط في التماس الدعم السياسي والمالي للمعهد.

٣٥ - ثم استعرض مجلس الأمناء كل هدف من الأهداف الاستراتيجية الواردة في الفقرة ٢٣ من تلك الوثيقة. وبعد مناقشة مطولة للطريقة التي تجعل فيها تلك الأهداف أكثر جذبا للمانحين مع المحافظة على ولاية المعهد في ذات الوقت، قرر مجلس الأمناء إدخال بعض التعديلات على الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي: (أ) الجمع بين الهدفين الاستراتيجيين أولا ورابعا؛ (ب) إعادة صياغة الهدف الاستراتيجي ثانيا بغرض الإشارة إلى أن المعهد سيجري بحثا مقارنا؛ (ج) تأكيد دور المعهد في العمل على بناء القدرات البحثية للمنظمات النسائية والمراكز البحثية، ولا سيما في البلدان النامية على نحو ما أشير إلى ذلك في الهدف الاستراتيجي خامسا؛ (د) الجمع بين الهدفين الاستراتيجيين سادسا وسابعا؛ (هـ) حذف الهدفين الاستراتيجيين ثالثا وثامنا.

سادسا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٣٦ - عـُقدت الدورة التاسعة عشرة لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٩. وعقد المجلس خمس جلسات.

٣٧ - وافتتحت الدورة رئيسة مجلس الأمناء السيدة استير آستون. ورحبت بكل أعضاء المجلس، ولا سيما بالعضو الجديد، السيدة فالكارسيل الكازار، وذكرت أن السيدة ماموسيبي فولو لم تتمكن من الحضور. وفي الملاحظات الافتتاحية، تناولت رئيسة المجلس بالتفصيل مختلف الأنشطة التي اضطلع بها باسم المعهد أثناء مدة توليها منصب رئيسة مجلس الأمناء. وفي إطار الجهد المبذول لكسب التأييد للمعهد، ضمت تلك الأنشطة لقاءات بسفيرات لدى الأمم المتحدة وممثلي صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وكذلك بممثلي مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى مشاوراتها ومناقشاتها مع مديرة المعهد والممثل الخاص للأمين العام لدى المعهد والمستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة ومكتب الشؤون القانونية ومكتب المراقب المالي، حضرت كذلك دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة مركز المرأة حيث التمست دعم المعهد ماليا وسياسيا.

٣٨ - وتناولت رئيسة المجلس مسألة المنصب الشاغر لمديرة المعهد وأكدت الحاجة إلى تعيين موظف أقدم يستطيع أن يوفر تمثيلا عالي المستوى للمعهد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة فضلا عن القيام بمتابعة أعمال المعهد واتجاهاته في المستقبل. وأعربت هي عن القلق أيضا من أنه لن يبقى في المعهد في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلا موظفان من الفئة الفنية نظرا إلى أن من المتوقع أن تنتهي عقود جميع الموظفين الآخرين في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٣٩ - وألقى السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كلمة أمام مجلس الأمناء، وحث المجلس على إيلاء اهتمام كبير للاقتراحات الأربعة الواردة في الوثيقة المعنونة "وضع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في المستقبل: اعتبارات السياسة العامة" (INSTRAW/BT/1999/CRP.3).

٤٠ - ورحبت المستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة بجميع المشاركين باسم الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام لدى المعهد، وأكدت على الدور الفريد لهذه الدورة نظرا للوضع المالي المؤثر على المعهد. وفي ذلك الصدد، أعربت عن ثقتها بأن مجلس الأمناء سيقدم توصيات واضحة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمساعدته في اتخاذ أفضل قرار لمستقبل المعهد. وشددت أيضا على أن لدى الإدارة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ولدى الوكالات تأييدا قويا لكي يواصل المعهد الاضطلاع

بولايته. واختتمت كلمتها بالإعراب عن شكرها للبلد المضيف على دعمه المستمر ولموظفي المعهد، بمن فيهم المديرة السابقة، لجهودهم الكبيرة في إعداد الورقات.

٤١ - ورحبت نائبة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية بفرصة إلقاء كلمة أمام مجلس الأمناء وأعادت تأكيد دعم حكومة الجمهورية الدومينيكية الكامل لاستضافة مقر المعهد. كما أنها كررت معارضة حكومتها لنقل مقر المعهد إلى بلد آخر، ذلك أن مكان المعهد قد نص عليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٧٥ المؤرخ ٩ أيار/ مايو ١٩٧٩. وحذرت من اتخاذ قرار بشأن مستقبل المعهد قبل أن يؤخذ في الاعتبار تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي سيتم التداول بشأنه في الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأخيرا، أعادت بيان موقف حكومتها بتعيين مديرة مؤقتة في أقرب وقت ممكن.

٤٢ - ورحبت الموظفة الأقدم القائمة بأعمال المعهد بجميع المشاركين في الدورة التاسعة عشرة، وأعربت عن ثقتها بأن تسفر مداولات مجلس الأمناء عن توصيات وقرارات تتناسب والقضايا الحاسمة التي تهدد وجود المعهد نفسه. وأوضحت أن المعهد هو المعهد الوحيد في الأمم المتحدة المكلف بإجراء البحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وعليه، فإن الخطر الوشيك بوقف أعمال المعهد سيعود بالضرر على المجتمع الدولي الذي تتوفر له من نتائج البحوث التي يضطلع المعهد بها أدوات هامة لوضع سياسات عامة تعود على المرأة بالفائدة.

٤٣ - وواصلت حديثها بإبلاغ مجلس الأمناء بالأزمة المالية التي اقتضت من المعهد في شباط/فبراير ١٩٩٩ أن يُعيد صياغة برامجه. وأسفر ذلك عن تخفيضات أخرى في عدد الموظفين. ونظرا إلى التزامات المعهد بإعداد تقارير عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٨ وبمتابعة توصيات المجلس، فقد نوهت بالحاجة إلى الإفراج عن أموال إضافية من الاحتياطي النقدي الحالي للمعهد للسماح بتمديد العقود إلى ما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٩. ورغبة في حماية مستقبل المعهد، فقد حثت مجلس الأمناء على اتخاذ إجراء عاجل ومحدد.

باء - الحضور

٤٤ - حضر الدورة أعضاء مجلس الأمناء التالية أسماؤهم: سلمى أكونر (تركيا)، واستير أشتون (بوليفيا)، وزكية بوعزيز (تونس)، وماريا جوناس (النمسا)، ونويلي كانغوبي (بوركينا فاصو)، ومنى شمالي خلف (لبنان)، ونوريكا نيكولاي (رومانيا)، وغلندا سيمسن (جامايكا)، وأماريليس توريس (الفلبين)، وسيسيليا فالكارسل الكازار (إسبانيا).

٤٥ - وحضر الدورة أيضا الأعضاء بحكم مناصبهم التالية أسماؤهم: الممثل الخاص للأمين العام لدى المعهد، السيد نيتين ويساي؛ وممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الذي مثل اللجان الإقليمية كافة؛ وممثل الجمهورية الدومينيكة، البلد المضيف.

٤٦ - وحضرت الدورة أيضا المستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، السيدة أنجلاكنغ؛ والمديرة السابقة للمعهد، السيدة ياكين ايرتورك؛ ونائبة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيدة منيو تافاريز ميرابال؛ والموظفة الأقدم القائمة بالأعمال، السيدة تاتجانا سيكوسكا. وكان رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان التابع لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، السيد على خميس، وموظف ميزانية البرامج، السيد ميخائيل ليارسكي من بين الحضور. وحضر الدورة أيضا السيد أنتوني ميلر، الموظف القانوني الرئيسي في مكتب الشؤون القانونية.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤٧ - في الجلسة الأولى، ووفقا للمادة ٧ من نظامه الداخلي، انتخب مجلس الأمناء أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيسة: السيدة أماريليس توريس (الفلبين)؛
نائبة الرئيسة: السيدة زكية بوعزيز (تونس)؛
المقررة: السيدة غلندا سيمس (جامايكا).

٤٨ - وباسم أعضاء مجلس الأمناء، أعرب عضو عن شكره لعمل المكتب الذي انتهت فترة خدمة أعضائه.

٤٩ - وشكرت الرئيسة المنتخبة حديثا أعضاء مجلس الأمناء على انتخابها وأعربت عن التزامها بتحقيق التوقعات في توجيه مناقشات الدورة التاسعة عشرة. وقالت إن انتخابها شرف لها ولبلدها ومنطقتها أيضا. وأضافت أنها ستكون أكثر فخرا إذا توصلت الدورة الحالية لمجلس الأمناء إلى قرارات من شأنها أن تؤثر إيجابيا على المعهد في المستقبل. وعلاوة على ذلك، قالت إن المعهد رمز يعبر عن الالتزامات حيال نوع الجنس على الصعيد الدولي وأعربت عن الأمل في أن تحدد الدورة الوسائل الكفيلة بتمكين المعهد من أسباب القوة.

دال - جدول الأعمال

٥٠ - في الجلسة الأولى، أقر مجلس الأمناء بتوافق الآراء جدول أعماله المؤقت (INSTRAW/BT/1999/R.1/Rev.1) بصيغته المعدلة شفويا. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - افتتاح الدورة.
٢ - إقرار جدول الأعمال.
٣ - انتخاب أعضاء المكتب.

٤ - تقرير مرحلي عن أنشطة المعهد لعام ١٩٩٨.

٥ - استعراض الوضع المالي للمعهد.

٦ - مسائل أخرى ذات أهمية لسير عمل المعهد.

٧ - خطة العمل الاستراتيجية للمعهد.

٨ - اعتماد تقرير مجلس الأمناء عن دورته التاسعة عشرة.

٩ - اختتام الدورة التاسعة عشرة لمجلس الأمناء.

٥١ - وأعرب عضو في مجلس الأمناء عن شكره للموظفين على توزيع جميع الوثائق بمختلف اللغات في موعدها.

هاء - اعتماد تقرير مجلس الأمناء عن دورته التاسعة عشرة

٥٢ - في الجلسة الخامسة المعقودة في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، اعتمد مجلس الأمناء التقرير المقدم عن دورته التاسعة عشرة (INSTRAW/BT/1999/R.5 و Add.1-4)، جنبا إلى جنب مع ورقة عمل عن المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٣ - وقبل اختتام الدورة التاسعة عشرة، قرر مجلس الأمناء، رهنا بالوضع المالي للمعهد، أن يحدد بصورة مؤقتة موعدا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ لعقد دورته العشرين.

- - - - -